البناء
السنة السابعة / الاثنين / 1 حزيران 2015 / العدد 1794
Seventh year / Monday / 1 June 2015 / Issue No. 1794

«الدبلوماسية الصامتة» إذ تصخب

■ خضر سعاده خرّوبي

خلال الأعوام الماضية، نشطت تحركات القوى الدولية كالصين وغيرها في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، لا سيما مع الإعلان الأميركي «استراتيجية الاستدارة نحو الهادئ». وساهمت التطورات الأخيرة التي شهدتها منطقة بحر الصين الجنوبي المتنازع عليها بين الصين وجيرانها في قرع جرس الإنذار في تلك المنطقة الحساسة اقتصادياً وجيو سياسياً، علماً بأنها صنفت ضمن خمسة محاور ساخنة حول العالم يمكن أن تندلع فيها حرب عالمية ثالثة وفق تقرير لجيمس هاردل من مؤسسة «جين الدفاعية». وقد عمد الأميركيون في ذلك الإقليم، البعيد والذي بات يرتبط بعلاقة جدلية حادة مع منطقة الشرق الأوسط، على تعزيز تحالفاتهم فيه عبر اتفاقات وتفاهمات ينظر إليها غالباً على أنها تمت على حساب «الشغف الأميركي» المتوارث في «هلال الأزمات»، كتلك المتصلة بتوثيق التعاون الدفاعي مع اليابان، أو استكمال مساعي التفاوض حول مبادرة «الشراكة عبر الهادئ» لمواجهة النهوض الصيني. إلى جانب التغيرات الدولية المشار إليها، فقد بدا الوضع الداخلي في اليابان مواتياً لتعديل العقيدة اليابانية السلمية مع تسلم اليمين الياباني بزعامة شينزو آبي رئاسة الحكومة منذ عام 2012، إثر وعوده بعودة اليابان إلى مصاف ما اعتبره «دولة طبيعية» وتعزيز صلاحيات الجيش. وبعد الإشارة إلى عين القلق التي باتت تنظر بها طوكيو إلى ما تراه «نزعات عدائية» في دول مجاورة تشوب العلاقات معها خلافات حدودية لا سيما الصين التي تتصاعد موازنتها الدفاعية تباعاً في السنوات العشر الأخيرة، تنقل صحيفة «لوموند» عن مسؤول حكومي ياباني أن بلاده « تختبر مرحلة بالغة الدقة، فهي محاطة بدول خطرة تهدد أمنها»، وتؤكد أن «بكين ترغب في إنشاء قواعد عسكرية في المنطقة لتغيير الأمر الواقع والسيطرة على الجزر».

من جهتها، أوردت صحيفة «غلوبال تايمز» المملوكة لصحيفة «الشعب» الناطقة باسم الحزب الشيوعي الحاكم في الصين، أن المبادئ الجديدة للتعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة واليابان تهدد الاستقرار الإقليمي في شرق آسيا والمحيط الهادئ على نحو غير مسبوق منذ نهاية الحرب الباردة. وأكدت أن «بكين مصممة على إنجاز عمليات البناء التي تجريها في سبراتلي». وأضافت: «لو كان الخط الأساسي للولايات المتحدة هو ضرورة وقف الصين نشاطاتها، سيكون نشوب حرب بين الولايات المتحدة والصين في بحر الصين الجنوبي، أمراً حتمياً. قوة الصراع ستكون أكبر مما يعتبره الناس عادة احتكاكاً».

لطالما مثلت بكين «دبلوماسية صامتة» لا تخلو من فاعلية في «رحلة الصعود السلمي» في مواجهة «استفزازات» واشنطن على مقربة من البلد الأضخم سكانياً على مستوى العالم. ما قد يسترعي الانتباه، هو أن الصينيين بدوا أخيراً أكثر جرأة في تحدي جهود واشنطن في جوارهم المباشر، وتحديداً في بحر الصين الجنوبي.

التقارير الاقتصادية تشير إلى أن الصين باتت القوة الاقتصادية الأولى في العالم لتتجاوز الولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم منذ عام 1872، فيما تتجه أنظار الصحف الغربية إلى استراتيجية الرئيس الصيني الجديد الذي عرف عنه انتقاده للأميركيين والغربيين في أكثر من خطاب له وتحذيره إياهم من الإشارة إلى صعود الصين، وهي استراتيجية تستند إلى نزع فتيل التوترات الإقليمية والجيو- سياسية عبر توفير الاستثمارات وفرص التجارة وتوسيع نفوذ الصين وتخفيف أثر التحول الأميركي نحو الشرق الأقصى. كما أنه لا يمكن تجاهل حجم الذهول المرفق بخيبة تشعر بها واشنطن جراء نجاح الصين في استقطاب أبرز الدول الغربية نحو مشروعها المتمثل في «البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية»، وهو ما يعكس تراجعاً أميركياً مشهوداً في نظر الحلفاء.

ومنذ زيارة الرئيس الصيني السابق هو جينتاو للولايات المتحدة في كانون الثاني من عام 2011، واعتراف واشنطن بـ «الصين المزدهرة» التي تلعب دوراً أكبر في شؤون العالم، في مقابل ترحيب بكين بالولايات المتحدة كـ «دولة باسيفيكية تسهم بدور في سلام واستقرار المنطقة»، تبادل كبار المسؤولين الأميركيين والصينيين الزيارات، وقاموا بمأسسة مشاوراتهما ووجهات نظرهما بشأن الموضوعات الاستراتيجية والاقتصادية المختلفة. وقد انشغلت الأوساط الدبلوماسية والأكاديمية الأميركية على مدار سنوات في رسم واستشراف آفاق العلاقات الأميركية الصينية المستقبلية. على سبيل المثال، تميل وجهة نظر وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر في هذا الشأن إلى ضرورة تقبل الولايات المتحدة لصعود الصين نظراً لأهمية وجود علاقات تعاونية بين البلدين انطلاقاً من مفهوم «المجتمع الباسيفيكي»، وتجنباً للصراع التراجيدي للسيطرة على آسيا مؤكداً صعوبات فرضية عزل أو معاقبة دولة بحجم ودور الصين في الاقتصاد العالمي.

في المقابل، فإن هناك من يعتقد بوجوب وجدوى أن تضع واشنطن حدوداً مناسبة لصعود الصين من خلال الحفاظ على توازن موات للقوة في آسيا، وذلك يتطلب منها أن تتعهد «تدابير مكلفة وصعبة» كالحفاظ على تحالفها مع اليابان وكوريا الجنوبية، وعلاقاتها التعاونية مع معظم جيران الصين الآخرين، وكذلك الاستمرار في تطوير الموقف العسكري لمطابقة التحديث العسكري الصيني، إلى جانب موازنة علاقاتها التجارية عبر المحيط الهادي. من الواضح أننا دخلنا عصر انحدار مذهلاً في الثروة الاقتصادية للغرب، والأمر نفسه ينطبق على الجغرافيا السياسية.

في هذا السياق، يذهب نيل فيرغسون، أستاذ التاريخ في جامعة هارفرد في كتابه بعنوان « الحضارة: الغرب والآخرون» إلى القول بـ «أن Chi- America وهو مصطلح يشير إلى علاقة المنفعة المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة قد مات»، مضيفاً إلى أننا «دخلنا في عالم جديد، أعتقد أن الصين ستكون فيه أكثر حزماً وأقل هدوءاً». وبالفعل، هناك في الصين من يعتقد أن علاقة الشراكة أو التحالف بين بكين وواشنطن، إنما تحالف كاذب.

حلب والوحش الأردوغاني... أين حلفاء سورية؟

■ د. تركي صقر

أعلن وزير خارجية تركيا مولود جاويش أوغلو دعماً جوياً تركياً للعصابات الإرهابية، ما يعني أن هناك طائرات تركية دخلت أو يمكن أن تدخل السماء السورية في أية لحظة لحماية ومواكبة المجموعات المسلحة المتدفقة من تركيا، تحت مسمى قوات المعارضة السورية المتدربة على يد الجيش التركي، وبحجة التنسيق مع قوات التحالف لمقاتلة «داعش» ومن دون الاتفاق مع واشنطن وحلف الناتو على إقامة منطقة حظر جوي بشكل صريح.

يأتي هذا التطور الخطير ليؤسس لمرحلة جديدة من العدوان التركي المباشر والسافر على سورية. صحيح أن التدخل الأردوغاني الإرهابي في الأحداث السورية لم يتوقف يوماً واحداً، لكنه بقرار العدوان الجوي التركي الوشيك يأخذ منحى تصعيدياً يمكن أن يؤدي إلى حرب إقليمية في المنطقة، لأنه من غير المعقول أو المقبول كذلك أن يقف حلفاء سورية والمقصود إيران وروسيا مكتوفي الأيدي يتفرجون على قوات أردوغان وهي تحتل الأراضي السورية وتلتهمها قطعة قطعة وتغير ليس قواعد الاشتباك وإنما الخريطة الجغرافية في المنطقة جهاراً نهاراً.

لقد مهدت حكومة أردوغان لهذه الخطوة، عندما أجرت اتفاقاً مع السعودية بعد إسقاط خلافاتهما وبرعاية أميركية حيث تم من خلاله تطعيم «جبهة النصرة» بالعديد من النكهات الأخرى ليخرج إلى العلن جيش الفتح الذي حظي بدعم تركي مباشر بالتزامن مع دعم مالي سعودي- إماراتي أفضى إلى دخول إدلب 2015/3/28 وجسر الشغور 2015/4/25 والمسطومة 2015/5/19 بالتزامن مع سيطرة داعش على تدمر 2015/5/20 ومعبر التنف الحدودي مع العراق 2015/5/22 وانتهاء بالسيطرة على مستشفى جسر الشغور 2015/5/22 بعيد انسحاب الجيش السوري منه والسيطرة على أريحا 2015/5/28.

وتعتقد حكومة السلطان أردوغان أن فرصتها حانت بهذا التمهيد وأنها قادرة على التقدم نحو حلب لكي يكون لها الحضور الأول في اقتسام الكعكة السورية، وأن تغيير الوضع العسكري الميداني استراتيجياً قد أضحى ممكناً ليس بعدد المجموعات الإرهابية الإضافية التي تدفع بها حكومة أردوغان إلى الأراضي السورية، أو تسليحهم بسلاح نوعي وإنما بدعمها من خلال الإسناد الجوي التركي الذي يجنّب هؤلاء مخاطر الطيران السوري، وتظن الحكومة الأردوغانية أن النظام في سورية قد غدا ضعيفاً، وأن طيران التحالف الدولي يُحلق في أجواء سورية منذ11 شهراً، ويبقى السؤال الأهم اليوم: «هل ستكون العمليات القتالية المقبلة ضد تنظيم الدولة الإسلامية والجيش السوري معاً؟ الأرجح أن تكون ضد الجيش السوري وأن ينضم الطيران التركي إلى التحالف ليغطي عملياته ضد الجيش العربي السوري. فإذا حصل ذلك ورجحت كفة تركيا فتكون الأخيرة قد قامت بتغيير استراتيجي في المعارك على الساحة السورية .

في مطلق الأحوال، فإننا اليوم بعد ادلب وجسر الشغور وأريحا أمام عدوان تركي سافر لا يمكن للقيادة السورية القبول به أو باستمراره طويلاً، مهما تكن الأثمان المترتبة على ذلك على رغم أن الانشغال بمعارك القلمون الحالية، ربما يشير إلى تأجيل أي عمل عسكري واسع في الشمال السوري حتى تضع معركة القلمون أوزارها، تلك المعركة التي غيبت تماماً عن الإعلام العالمي لأسباب لا تغيب عن ذهن المتابع على رغم أن هذه المعارك على مساحة القلمون مهمة جداً وتوازي بما يجري في الشمال السوري.

لن يألو الجيش العربي السوري جهداً في مواصلة معركة الوجود والمصير على جميع الجبهات، ومهما كانت التضحيات. لكن المطلوب منّ حلفاء سورية الآن وأكثر من أي وقت مضى وبالتحديد إيران وروسيا الوقوف وقفة حازمة بوجه جنون أردوغان وهياجه وحماقاته العدوانية في الشمال السوري بعد أن تجاوز الخطوط الحمر كلها وظهرت مؤشرات على نواياه المبيتة في دعم جبهة النصرة وما يسمى جيش الفتح السعودي القطري للهجوم على حلب بإرسال مجموعات مسلحة إضافية بالآلاف وبإسناد جوي كامل كما أعلن وزير خارجيته مولود جاويش أوغلو معتمداً في ذلك على ما أنجز في أريحا أخيراً وحتى على ما حصل في تدمر أيضاً وبذلك بات التهديد واضحاً والخطر داهماً يدق أبواب حلب عاصمة الشمال السوري التي تقف متحدية الوحش الأردوغاني السلجوقي الإرهابي الذي يحاول التهامها عاجلاً . طبعاً لا يريد السوريون من يحارب عنهم لكن بعد التدخل العسكري المباشر والهجوم البري والجوي التركي المكشوف نسأل: أين حلفاء سورية وأين تحركهم المطلوب قبل فوات الأوان؟!

كواليس

يقول مصدر عسكري عربي إنّ ورود معلومات إلى واشنطن عن نوايا إيران رفع مستوى التنسيق العسكري مع سورية يصل حدّ نقل خمسين ألف جندي إليها لدعم الحرب على الإرهاب بعد التطورات الأخيرة، وخصوصاً في تدمر، دفع الأميركيين إلى التفكير جدياً بعرض استعدادهم لتوفير دعم ناري مكثف يقطع خطوط إمداد «داعش» في تدمر، عندما يقرّر الجيش السوري الساعة الصفر لاسترداد تدمر...

السداسية تتفق على استئناف العقوبات في حالة إخلال إيران بالاتفاق المقبل

ظريف: مفاوضات مكثفة حتى نهاية حزيران والخلافات سياسية

نقل عن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف قوله أمس إن إيران ستناقش حلولاً أخرى للمطالب الغربية لها بأن تسمح لمفتشي الأمم المتحدة بدخول مواقعها العسكرية ومقابلة علمائها النوويين.

ونقلت وكالة «مهر» للأنباء عن ظريف قوله بعد اجتماعات لمدة ست ساعات يوم السبت مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري: «قررنا بحث حلول أخرى لحل هذه القضية»، وأضاف: «قررنا العمل طول الوقت خلال الأسابيع الثلاثة أو الأربعة المقبلة لنرى إن كان من الممكن التوصل لاتفاق أم لا».

ولم يقدم ظريف تفاصيل أخرى بشأن كيف يعتزم المفاوضون الإيرانيون حل المسألة وقال إنه لا تزال هناك نقاط خلاف بين إيران والولايات المتحدة في مؤشر على أنه لم يحدث انفراج كبير خلال محادثاته مع كيري.

وأصبحت مسألة دخول المفتشين الدوليين إحدى نقاط الخلاف الرئيسية بين طهران والقوى الست فيما يسعون لتذليل العقبات من أجل إبرام اتفاق نهائي قبل شهر من انتهاء المهلة التي حددوها لأنفسهم.

في حين يقول مسؤولون غربيون إن من المهم أن تجري الوكالة الدولة للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة عمليات تفتيش للمواقع العسكرية وتتواصل مع علماء إيران للتحقق ما إذا كانت الجمهورية الإسلامية تطور برنامجاً سرياً للأسلحة النووية، فيما تنفي إيران أنها تطمح إلى تطوير سلاح نووي وتقول إن برنامجها سلمي بالكامل.

وهددت الولايات المتحدة وفرنسا بمنع إبرام أي اتفاق لا يتيح تفتيش المنشآت لكن قائد الثورة الإيرانية السيد علي خامنئي استبعد بشكل علني أي عمليات تفتيش أو مقابلات الأمر الذي وضع عقبة قبل مهلة 30 حزيران للتوصل لاتفاق نهائي.

وفي السياق، اتفقت الدول الست الكبرى أمس، على إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة على طهران في حال مخالفتها شروط أي اتفاق نووي يتم التوصل إليه مستقبلاً.

وبهذا الاتفاق تُزال عقبة كبيرة بين إيران والقوى الدولية الست الكبرى للتوصل إلى اتفاق نهائي قبل حلول موعد المهلة النهائية المحدد في الـ 30 من حزيران 2015.

ويؤدي هذا التفاهم الجديد بشأن استئناف عقوبات الأمم المتحدة بين الدول الست وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين، إلى تقريبها من اتفاق محتمل مع إيران على رغم وجود عقبات أخرى بينها ضمان إمكان دخول المفتشين إلى المواقع العسكرية الإيرانية.

ولم يوضح المسؤولون بدقة الصيغة التي سيتم اعتمادها لتطبيق العقوبات، حيث تصر الدول الغربية على ضرورة حدوث ذلك دون تصويت من مجلس الأمن بناء على بنود ستدرج في قرار جديد لمجلس الأمن الدولي يتم إصداره بعد إبرام الاتفاق.

وقال المسؤولون إنه في إطار الاتفاق الجديد المتعلق باستئناف عقوبات الأمم المتحدة فإن أي خرق مشتبه به من قبل إيران ستناقشه لجنة لحل النزاعات من المرجح أن تضم الدول الست وإيران تقوم بتقييم هذه الادعاءات وتعطي رأياً غير ملزم.

وفي هذا الشأن، صرح وزير الخارجية الإيراني أن الفريق المفاوض سيكرس كل وقته في المهلة المحددة للاتفاق النووي النهائي الشامل والتي تنتهي في نهاية حزيران المقبل، لرؤية ما إذا كان إمكان التوصل إلى الاتفاق متوفراً أم لا، بحسب قوله.

وأشار جواد ظريف إلى أنه ما زال هنالك العديد من نقاط الخلاف سيجري في الاجتماعات المقبلة السعي إلى خفضها إلى الحد الأدنى، مؤكداً أن مسؤولية المفاوضين العمل على إنهاء صياغة نص الاتفاق النووي عبر الحلول التي اتفق عليها في لوزان من دون مطالب مبالغ فيها أو إقحام لقضايا ثانوية.

ووفقاً لما أعلنه المفاوضون الإيرانيون فإن الجولة النووية المقبلة ستعقد الخميس 4 أيار، على مستوى المساعدين والخبراء في العاصمة النمساوية فيينا، حيث ستعمل فرق الخبراء الإيرانية والأميركية على صياغة ملحقات بنص الاتفاق الشامل.

وفي السياق ذاته قال كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين عباس عراقجي إن الخلافات بين إيران والولايات المتحدة ما زالت قائمة حول نص الاتفاق الشامل.

وشدد المسؤول الإيراني على أن موضوع مقابلة العلماء النوويين وتفتيش المنشآت العسكرية، استبعد تماماً، مشيراً إلى أن مفاوضات إيران و5+1 ستستمر في إطار الإجراءات المدرجة في البروتوكول الإضافي، موضحاً أنه لم يتحقق أي اتفاق لاسابقاً ولا لاحقاً حول كيفية تنفيذه.

من جهة أخرى، وصف إسحاق جهانغيري، النائب الأول لرئيس الجمهورية، الفريق النووي المفاوض بأنه الأقوى في تاريخ المباحثات النووية وقال إنه «تمت وبكل فخر واعتزاز مراعاة جميع الخطوط الحمراء التي رسمها قائد الثورة الإسلامية في المحادثات النووية».

الخطاب الديني يتصدر حملة أردوغان الانتخابية في أسبوعها الأخير

مع دخول حملة الانتخابات البرلمانية في تركيا أسبوعها الأخير، تصدر الخطاب الديني كلمة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي تعهد أن يظل صوت الأذان يتردد في تركيا إلى الأبد.

وفي خطاب ألقاه في اسطنبول إحياء لذكرى الفتح العثماني عام 1453، الذي حول عاصمة الإمبراطورية البيزنطية إلى مقر للسلطة العثمانية، قال أردوغان: «لن نفسح المجال لأولئك الذين يعترضون على الأذان»، مشيراً أمام أعداد غفيرة من مؤيديه إلى أنه «لن نفسح المجال لأولئك الذين يريدون أن يطفئوا جذوة الفتح التي تشتعل في قلب اسطنبول منذ 562 سنة».

ويعمل رجب طيب أردوغان من خلال خطابه الديني على إقناع المحافظين الدينيين، بما في ذلك الأكراد والقوميون المتدينون، ليكونوا عاملاً أساسياً وفيصلاً في الانتخابات البرلمانية المقبلة التي يأمل مؤسس حزب العدالة والتنمية أن تمنحه صلاحيات رئاسية أقوى.

علماً أن كلمته المنشورة في ذكرى الفتح باسطنبول اختتمت بلقطات فيديو للأذان يتردد من مئذنة متحف آيا صوفيا الذي كان أكبر كاتدرائية مسيحية على مدار 900 سنة حتى حولها العثمانيون إلى مسجد.

إلا أن المعارضين يرون في الصلاحيات التي يريد الرئيس التركي التمتع بها تهديداً للديمقراطية، وقد أشارت استطلاعات الرأي العام إلى أن أردوغان سيواجه صعوبات في تحقيق مراده.

ودستورياً، يمنع أردوغان من ممارسة السياسة الحزبية بوصفه رئيساً للبلاد إلا أنه ألقى خلال الأسابيع القليلة الماضية خطباً في جميع أنحاء تركيا، انتقد فيها المعارضة ودافع عن النظام الرئاسي قبل أيام معدودات من الانتخابات المقررة في السابع من حزيران المقبل.

يذكر أن الرئيس التركي وصف حزب الشعب الجمهوري، وهو حزب المعارضة العلمانية الرئيسي الذي أسسه أتاتورك، بأنه معاد للدين.

لكن الخطر الانتخابي الأكبر، بحسب الملاحظين، سيأتي على الأرجح من حزب الشعوب الديمقراطي، فإذا تمكن من اجتياز حاجز العشرة في المئة الضرورية لدخول البرلمان سينتزع مقاعد من حزب العدالة والتنمية ما يحرم الأخير من تشكيل حكومة غالبية.

وفي هذا الشأن، وفي مسعاه لكسب تأييد الأكراد المتدينين قاد أردوغان حملة تشكيك في مدى التزام حزب الشعوب الديمقراطي بالدين، ووصف المنتمين للحزب بأنهم من أتباع «زردشت»، وقال الرئيس التركي: «أعتقد أن إخواني الأكراد الورعين سيعطونهم الرد المناسب في السابع من حزيران».

يذكر أن وسائل إعلام إسلامية تركية، اتهمت رئيس حزب الشعوب الديمقراطي الكردي ذي التوجه اليساري، صلاح الدين دميرطاش، بأكل لحم الخنزير، لكن الأخير نفى ذلك متهماً الرئيس ورئيس الوزراء بإدارة حملة أكاذيب وافتراءات.

الصين: إقامة منطقة دفاع جوي في بحر الصين الجنوبي تتوقف على الأمن

قال مسؤول عسكري صيني كبير أمس إن الصين ستبتّ فيما إذا كانت ستقيم منطقة دفاع جوي في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه بناء على تقييمها للوضع الأمني.

وقال الأميرال سون جيانغو نائب رئيس هيئة أركان الجيش الصيني في منتدى أمني في سنغافورة إن مثل هذه الخطوة «تعتمد على ما إذا كان أمننا في الجو والبحر سيكون معرضاً للخطر وسيتم أخذ عوامل كثيرة في الحسبان».

وأضاف أن تصرفات الصين سلمية ومشروعة ودعا الدول الأخرى إلى التوقف عن محاولة زرع الفتنة في ما يتعلق بهذه القضية.

وتابع في منتدى حوار «شانجري لا» في سنغافورة: «ليس هناك مبرر لكي يضخم الناس هذه القضية في بحر الصين الجنوبي» مضيفاً أن إقامة منطقة للدفاع الجوي تتوقف على أي تهديد لأمنها الجوي أو البحري.

وأثارت أعمال ردم نفذتها الصين حول جزر متنازع عليها تكهنات بأنها ستعلن إقامة منطقة للدفاع الجوي حول المياه المتنازع عليها والتي ستجعل الطائرات التي تحلق في المنطقة مطالبة بتعريف نفسها للسلطات الصينية. وأبدت الولايات المتحدة قلقها إزاء التصرفات الصينية التي تقول إنها تهدد حرية الملاحة وأمن منطقة آسيا والمحيط الهادي.

وعقد وفد صيني يضم مسؤولين عسكريين ودفاعيين 13 اجتماعاً ثنائياً مع نظراء لهم أجانب على هامش المنتدى وقال كثير من الحاضرين إنهم أبدوا قلقهم للصين إزاء بحر الصين الجنوبي.

وقال وزير الدفاع الياباني جين ناكاتاني للصحافيين: «لأن هذا مؤتمر دولي فأعتقد أن الوفد الصيني سيعود للوطن وقد استمع لآراء صادقة من مختلف الدول». «أعتقد أن عليها (الصين) أن تأخذ خطوات الآن كدولة في المجتمع الدولي وعليها كسب ثقة دول مختلفة حتى لا يجري خرق سلام المنطقة واستقرارها».

هيومن رايتس ووتش تتهم التحالف مجدداً باستخدام أسلحة عنقودية في اليمن

وجهت منظمة «هيومن رايتس ووتش» من جديد أصابع الاتهام إلى قوات التحالف بقيادة السعودية، باستخدام أسلحة عنقودية محظورة دولياً تعرض حياة المدنيين وبخاصة الأطفال في اليمن للخطر.

وأوردت المنظمة حالة اثنين على الأقل من المدنيين أصيبا بهذه الأسلحة في 27 نيسان قرب قرية العمر بمنطقة صعدة، شمال اليمن.

وفي 29 نيسان، بحسب المنظمة، أصيب أربعة مدنيين بينهم طفل في العاشرة من عمره بجروح، عندما انفجرت ذخائر عنقودية في قرية قريبة من الحدود السعودية.

وتحدثت «هيومن رايتس ووتش» عن غارتين أخريين في 23 أيار، في منطقة صعدة أيضاً، حيث استخدمت هذه القنابل من دون سقوط ضحايا.

وكانت المنظمة الدولية اتهمت في الثالث من أيار، التحالف العربي باستخدام أسلحة عنقودية من الولايات المتحدة في غاراته الجوية على اليمن، حيث حظر هذه الأسلحة اتفاق دول اعتمده 116 بلداً في 2008، لكن السعودية والولايات المتحدة واليمن ليست بينها.

وتتكون الذخائر العنقودية من عشرات أو مئات الذخائر الصغيرة المصممة كي تنفجر على مساحة واسعة، أحياناً تكون بحجم ملعب لكرة القدم، وتجعل المدنيين في تلك المنطقة عرضة للموت أو الإصابة، إضافة إلى أن بعض الذخائر قد لا تنفجر وتتحول إلى ألغام.

الشرطة الأميركية قتلت 385 شخصاً منذ بداية 2015

385 شخصاً حصيلة القتلى رمياً بالرصاص على يد الشرطة الأميركية في الخمسة أشهر الأولى من هذا العام، بحسب ما ذكرته صحيفة «واشنطن بوست» الأحد 31 أيار.

وأوضحت الصحيفة أن هذا الإحصاء يفوق مرتين ما سجل في السنوات العشر الأخيرة، وتعتمد الاستنتاجات على البيانات التي تجمعها الصحيفة الأميركية عن كل من قتل برصاص رجال الشرطة في عام 2015، إضافة إلى الأمنيين الذين لقوا مصرعهم أثناء أداء مهماتهم.

وكانت مناطق متعددة في الولايات المتحدة شهدت مسيرات وأحداث شغب إثر مقتل عدد من الأشخاص سود البشرة على يد الشرطة.

وتظهرت سجلات مكتب التحقيقات الفيدرالي على مدى السنوات العشر الأخيرة مقتل نحو 400 شخص برصاص الشرطة سنوياً، أي بمعدل 1.1 حالة وفاة يومياً، إلا أن تحليل «واشنطن بوست» يشير إلى أن عدد القتلى يومياً عام 2015 اقترب من حدود 2.6 شخص، حيث بينت الصحيفة أن الشرطة بهذا المعدل ستقتل نحو 1000 شخص بحلول نهاية العام.

وأبرزت الصحيفة في مقالها التحليلي أن ثلثي القتلى العزل من أصول أفريقية أو المنحدرين من أصول لاتينية، وعمليات القتل التي راح ضحيتها السود، بناء على هذه الأرقام، تزيد ثلاث مرات عن البيض أو الأقليات الأخرى، علماً بأن أعمار الضحايا تراوحت بين 16 و83 سنة.